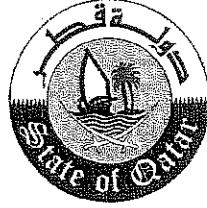


Permanent Mission of the
State of Qatar to the United Nations
New York



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

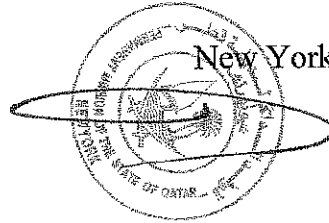
The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations presents its compliments to the Secretary-General of the United Nations and in reference to the note verbal dated 21 January 2015 (ref. LA/COD/2) seeking the views of the State of Qatar regarding General Assembly resolution 96/120 titled "status of the Protocols and Additional to the Geneva Conventions of 1949 and relating to the protection of victims in armed conflicts," has the honour to attach herewith in Arabic the views of the State of Qatar on the said resolution.

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Secretary-General of the United Nations the assurances of its highest consideration.



2015/0011969/5

الوفد الدائم لدولة قطر / نيويورك



New York, 20 February 2015

H.E. the Secretary-General
of the United Nations
New York
Fax: (212) 963-2155



The attachment of the note Verbal dated 20 February 2015 of the Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations regarding the note verbal no.LA/COD/2 dated 21 January 2015 on General Assembly resolution 96/120 titled "status of the Protocols and Additional to the Geneva Conventions of 1949 and relating to the protection of victims in armed conflicts

إن دولة قطر طرفاً في معظم الاتفاقيات الرئيسية للقانون الدولي الإنساني والمعاهدات الأخرى ذات الصلة، بما فيها اتفاقيات الأربع لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧، وكذلك الإعلان المنصوص عليه في المادة (٩٠) من البروتوكول الأول، الخاصة باللجنة الدولية لتقصي الحقائق.

إن اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين تتضمن أساساً قوياً من القواعد والمبادئ التي لا بد لها من الاستمرار والتوجيه أثناء النزاعات المسلحة، إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أشارت في مناسبات عديدة، ولاسيما في إطار المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى خطورة بخصوص التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني.

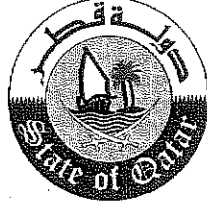
إن دولة قطر ترى أن هذه التحديات وفي مقدمتها عدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني قد نتج عنها أعمالاً مدمرةً ضد المدنيين، والترحيل القسري للسكان وتدمير البنية التحتية الضرورية لحياة السكان المدنيين، واستعمال التجويع والحصار لتحقيق مكاسب عسكرية على الأرض، مما ترتب على ذلك أن



أصبحت النزاعات المسلحة أكثر تعقيداً وبات بلوغ تسويات السلام الدائم أكثر صعوبةً.

إن دولة قطر ترى أن الرد على التحديات الكبيرة والمتفاقمة للقانون الدولي الإنساني يتطلب من الدول الالتزام، الذي تنص عليه المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، وهو حماية و ضمان حماية أحكام هذه الاتفاقيات. وهذا ينطبق على كل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وأن يتم تطبيق ذلك بدون الكيل بمكيالين. إلا أن المشكلة الرئيسية تظل هي افتقار الدول للإرادة السياسية في تحمل مسؤولياتها لممارسة نفوذها، من أجل تجنب انتهاكات القانون الدولي الإنساني ودعم مساعدة أو تشجيع دول أخرى على ارتكاب أعمال غير مشروعة دولياً. وقد شجع هذا الموقف بعض الأطراف على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لقناعتها بعدم قدرة المجتمع الدولي على إدانتها ومعاقبتها... بل تفننها باستعمال الأسلحة المحرمة دولياً، بما فيها الغازات السامة، وتصرفها على النحو الذي تراه مناسباً من وجهة نظرها، دون إعارة أي اهتمام للقانون الدولي الإنساني.

إن القانون الدولي الإنساني، بما فيه البروتوكولين الإضافيين ما زال ملائماً بشكل عام على النزاعات المسلحة المعاصرة وأثبت مرونة في الماضي، ولكنه بحاجة في الوقت الحاضر إلى التطور، واضعين في الحسبان الحقائق الجديدة للحرب، وأن تلتزم به الدول الكبيرة منها والصغيرة. وعلى جميع الأطراف في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر



الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر الخاصة بتنفيذ أحكام هذا القانون، والإعلان عن موافقتها على أحكام المادة ٩٠ من البروتوكول الأول بخصوص اللجنة الدولية لتقصي الحقائق بهدف منحها السمة العالمية.

حرصت دولة قطر على احترام وتنفيذ أحكام الاتفاقيات المشار إليها ومبادئ القانون الدولي الإنساني في كافة المجالات ذات الصلة، وتنفيذاً لذلك:

• تم إنشاء لجنة القانون الدولي الإنساني في القوات المسلحة القطرية، تضم ممثلين من كافة القوات والأسلحة للعمل على تعزيز تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني، ونشر ثقافته بين كافة منتسبيها من خلال إدارتها المحلية والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات المتخصصة في هذا الشأن.

• قامت القوات المسلحة القطرية بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (المركز الإقليمي بالكويت)، بوضع برنامج وورشات عمل تعقد بدولة قطر تضم الجهات العسكرية والمدنية ذات الصلة، وذلك في إطار السعي لنشر ثقافة القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات ذات الصلة.

• تدرس مادة القانون الدولي الإنساني في كلية أحمد بن محمد العسكرية، كمادة منهجية ضمن برنامج أكاديمي.



- تقوم اللجنة العسكرية للقانون الدولي الإنساني بإعداد البرامج والمناهج التدريبية حول القانون المذكور لتدريبها للعسكريين من الضباط والرتب الأخرى في معاهد تدريب القوات المسلحة من خلال الدورات الحتمية لهم.
- قامت القوات المسلحة القطرية (مديرية الشؤون القانونية) بإصدار مؤلف متخصص تضمن الأحكام الأساسية للقانون الدولي الإنساني كمنهج أكاديمي، متضمناً أحكام اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين.
- تم إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧ الصادر في سنة ٢٠١٢، والتي تضم في عضويتها الجهات القطرية ذات العلاقة. وتهدف اللجنة إلى ترسيخ مبادئ القانون الدولي الإنساني والعمل على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعقودة بشأنها، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، والتعريف بتلك المبادئ على المستوى الوطني وكفالة احترامها.